



Orange الخط الثابت

ص.ب ١٦٨٩ عمان ١١١١٨ الأردن
هاتف: +٩٦٢ ٦٤٦٠ ٦٦٦٦
فاكس: +٩٦٢ ٦٤٦٠ ٦١١١
www.orange.jo

الرقم: 5314 / 11 / 15 / 19 / 6

التاريخ: 2019/10/23

عطوفة الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم قطاع الاتصالات المحترم

الموضوع: مسودة التعليمات المعدلة لمنح الموافقات النوعية

تحية وبعد،

إشارة الى كتاب الهيئة رقم (ف/7942/1/17/4) تاريخ (2019/9/12) بخصوص الاستشارة العامة حول "مسودة التعليمات المعدلة والخاصة بمنح الموافقات النوعية لأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية وأجهزة الاتصالات الطرفية"، نرفق لكم ملاحظتنا على مسودة التعليمات المذكورة أملين أخذها بعين الاعتبار.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

المدير التنفيذي للشؤون القانونية والتنظيمية والمصادر

د. ابراهيم حرب

شركة الاتصالات الاردنية - أورنج

ملاحظات شركة الاتصالات الاردنية (أورانج الخط الثابت) على مسودة التعليمات المعدلة لطلبات منح الموافقات النوعية لأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية وأجهزة الاتصالات الطرفية المنشورة على موقع الهيئة الالكتروني والمبلغة لشركتنا بموجب كتاب الهيئة رقم (ظ/7942/1/17/4) تاريخ (2019/9/12)

تشكر لكم شركة أورانج الخط الثابت إتاحة المجال لتقديم ملاحظاتها على مسودة التعليمات المعدلة لطلبات منح الموافقات النوعية لأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية وأجهزة الاتصالات الطرفية، وترجو أخذ ملاحظاتها أدناه بعين الاعتبار.

أولاً: الملاحظات العامة

- 1) نقترح بأن تتضمن مقدمة التعليمات تفصيلاً بالتعليمات التي تم تعديلها و/أو دمجها والنماذج التي تم تعديلها و/أو دمجها. وبالتالي الإشارة في مسودة التعليمات إلى إلغاء/تعديل تلك التعليمات السابقة.
- 2) نقترح أن تكون فترة صلاحية الموافقة النوعية لمدة (5) سنوات وذلك بهدف تخفيف اعباء الحصول على الموافقات النوعية.
- 3) في حالة الأجهزة الطرفية التي يتم طلب موافقة الهيئة عليها من قبل الشركات المرخص لها لاستخدامها في شبكتها أو لربطها على شبكتها، نرى بضرورة الاكتفاء بتقديم شهادة المطابقة (Declaration of Conformity) والمواصفات الفنية (Technical data Sheets or Specifications) للأجهزة.
- 4) لم تعالج التعليمات موضوع استيراد وإدخال أجهزة الاتصالات الطرفية التي تدرج ضمن ماركة عالمية مشهورة صدرت لها شهادة المطابقة وتقارير الفحص الفنية من مختبرات معتمدة عالمياً، وذلك بهدف تسهيل إجراءات إدخال تلك الأجهزة لارتفاع الطلب عليها من كافة المرخص لهم والشركات ذات العلاقة بتوفير الأجهزة الطرفية.
- 5) لم تعالج مسودة التعليمات موضوع استيراد الأجهزة المقلدة/المنسوخة والتي تم الإشارة الى تعريفها في المادة (3)، وذلك لأهميتها في حماية مصالح المستفيدين ولما لها من تأثير سلبي على مستوردي أجهزة الاتصالات الأصلية. ونقترح بهذا الخصوص إعلام المستهلكين بالأجهزة المقلدة قبل شرائها وفقاً لشروط وإجراءات تحددها الهيئة.
- 6) ورد في الملحق رقم (6) الإشارة الى الاجور الخاصة بالموافقات النوعية التي سوف تصدر عن مجلس مفوضي الهيئة عند اقرار هذه التعليمات، وعليه تؤكد شركتنا على ان يأخذ قرار الهيئة بتحديد هذه الاجور التي سوف تصدر لاحقاً بعين الاعتبار تصنيف مقدمي الطلبات الى مرخص لهم وغير مرخص لهم، بحيث يتم استثناء المرخص لهم من تلك الاجور، وذلك لأن المرخص لهم يقومون بتسديد رسوم الترخيص السنوية الى الهيئة والتي تغطي التكاليف التي تتكبدها هيئة تنظيم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات استناداً الى "تعليمات تنظيم احتساب وتحصيل عوائد الترخيص السنوية".
- 7) نرى شركتنا ضرورة الاجتماع مع ممثلي الهيئة للتباحث حول مسودة هذه التعليمات وتقديم بعض التوضيحات بخصوصها وفقاً لما ورد أدناه قبل السير بإجراءات إقرارها وذلك لأهمية.

ثانياً: الملاحظات الخاصة

المادة	ملاحظات أورانج الخط الثابت
(1)	نقترح تغيير تسمية التعليمات لتصبح <u>"التعليمات المعدلة لشروط وإجراءات الحصول على الموافقة النوعية لأجهزة الاتصالات وأجهزة الاتصالات الطرفية وإدخالها إلى المملكة"</u> وذلك تماشياً مع التسمية الحالية للتعليمات ذات العلاقة التي تم دمجها وتعديلها، إضافة لضمان اتساقها مع ما ورد في الفصل السابع من قانون الاتصالات.
(3)	تضمنت هذه المادة الإشارة إلى "أجهزة الاتصالات"، وفي أماكن أخرى أشارت إلى "أجهزة الاتصالات وأجهزة الاتصالات الطرفية"، وفي أماكن أخرى تمت الإشارة إلى "الأجهزة" فقط. وتفادياً لأي لبس في تحديد طبيعة الأجهزة التي تندرج تحت التعريفات، نقترح توحيد تلك المسميات تحت تعريف أجهزة الاتصالات والتي تصنف وفق ما ورد في المادة (4) من التعليمات.
(3/4/ب)	ورد في هذه المادة الإشارة إلى البند (ب.1) في حين أن هذا البند غير موجود.
(5)	■ نقترح تغيير اسم مسمى المادة بحيث يشير إلى متطلبات الحصول على الموافقة النوعية لأجهزة الاتصالات الطرفية الموصوفة في المادة (2/4) والأجهزة الراديوية ذات القدرة الإرسال العالية الموصوفة في المادة (3/4/ب). ■ نقترح إضافة البند التالي إلى هذه المادة: <u>"إذا كانت أجهزة كاشف الرقم وأجهزة الهاتف (السلكي واللاسلكي) والمقاسم الخاصة (PABX) تحتوي خاصية إظهار الرقم فيجب أن تعمل وفق النظامين (DTMF) و (FSK) معاً"</u>.
(5/ب)	نقترح إضافة صيغة التعهد المذكور في هذه المادة إلى نموذج الطلب في الملحق رقم (3) من مسودة التعليمات.
(5/د)	نقترح الإشارة بشكل واضح إلى المتطلبات الفنية المعتمدة لدى الهيئة مثل اسم الوثيقة التي تتضمن تلك المواصفات أو موقعها الإلكتروني.
(5/ح)	هذه المادة غير واضحة، ولا يتضح لشركتنا ما المقصود بنموذج معلومات الجهاز، ونقترح إضافته إلى مسودة التعليمات في حال توفره.
(5/ط)	ورد في هذه المادة الإشارة إلى البند (1/ب/2) من المادة (4) في حين أن هذا البند غير موجود في المادة (4).

المادة	ملاحظات أوراج الخط الثابت
(5/ي)	نظراً لاعتماد الهيئة المنصة الالكترونية والموقع الالكتروني للهيئة وأنظمة (On Line Application)، واعتماد نظام الدفع الالكتروني لتحصيل واستيفاء كافة الاجور ذات العلاقة بهذه التعليمات وربطها ألياً بالانظمة المذكورة، ترى شركتنا بأنه من غير المبرر تقديم ايصال مالي كون ان تسديد اجور الطلبات مثبت من خلال النظام الالكتروني لتقديم الطلبات، وبالتالي نقترح تعديل هذه الفقرة لتصبح "تسديد أجور الطلب حسب الاصول".
(6)	بما أن نطاق هذه المادة محصور بالموافقة النوعية على أجهزة الاتصالات الراديوية وأجهزة الاتصالات الطرفية، نقترح تغيير مسمى المادة بحيث يشير إلى "إجراءات منح الموافقة النوعية لأجهزة الاتصالات الطرفية الموصوفة في المادة (2/4) والأجهزة الراديوية الموصوفة في المادة (3/4)".
(7)	نقترح تغيير اسم مسمى المادة بحيث يشير إلى متطلبات الحصول على موافقة إدخال لأجهزة الاتصالات الطرفية الموصوفة في المادة (2/4) والأجهزة الراديوية ذات القدرة الإرسال العالية الموصوفة في المادة (3/4/ب).
(7/ج)	نظراً لاعتماد الهيئة المنصة الالكترونية والموقع الالكتروني للهيئة وأنظمة (On Line Application)، واعتماد نظام الدفع الالكتروني لتحصيل واستيفاء كافة الاجور ذات العلاقة بهذه التعليمات وربطها ألياً بالانظمة المذكورة، ترى شركتنا بأنه من غير المبرر تقديم ايصال مالي كون ان تسديد اجور الطلبات مثبت من خلال النظام الالكتروني لتقديم الطلبات، وبالتالي نقترح تعديل هذه الفقرة لتصبح " تسديد أجور الطلب حسب الاصول".
(8)	نقترح تغيير اسم مسمى المادة بحيث يشير إلى إجراءات منح موافقة الإدخال لأجهزة الاتصالات الطرفية الموصوفة في المادة (2/4) والأجهزة الراديوية ذات القدرة الإرسال العالية الموصوفة في المادة (3/4/ب).
(1/8)	ورد في هذه المادة الإشارة إلى المادة (1/6/أ) في حين أن هذه المادة غير موجودة.
(2/8)	نص المادة غير واضح. نقترح تعديل النص بحيث يشير إلى الأجهزة الراديوية التي لا يتطلب استخدامها الحصول على رخص لاستخدام الترددات والموصوفة في المادة (2/6) من مسودة التعليمات.
(9/ج)	نظراً لاعتماد الهيئة المنصة الالكترونية والموقع الالكتروني للهيئة وأنظمة (On Line Application)، واعتماد نظام الدفع الالكتروني لتحصيل واستيفاء كافة الاجور ذات العلاقة بهذه التعليمات وربطها ألياً بالانظمة المذكورة، ترى شركتنا

المادة	ملاحظات أورانج الخط الثابت
	بأنه من غير المبرر تقديم ايصال مالي كون ان تسديد اجور الطلبات مثبت من خلال النظام الالكتروني لتقديم الطلبات، وبالتالي نقترح تعديل هذه الفقرة لتصبح "تسديد أجور (الطلب + الفحص) حسب الاصول".
(10/1/د)	نقترح استثناء المرخص لهم من متطلبات هذه المادة وذلك لتبسيط الاجراءات، علماً بان الهيئة على علم بالنواحي التقنية التي تعمل بها شبكات المرخص لهم، كما أنه من غير العملي عند نقل أي جهاز من موقع إلى آخر إعلام الهيئة وبالأخص في ظل عدم وجود ما يبرر هذا الإجراء.
(10/1/و)	يتوجب الاخذ بعين الاعتبار الى ان هنالك بعض انواع من الشبكات الخاصة لا تتطلب موافقة الهيئة على انشائها.
(3/10)	يعتبر تزويد الارقم التسلسلية للأجهزة بموجب هذه المادة متطلباً إضافياً سيتسبب طلب توفير الارقم التسلسلية للأجهزة التي تم إدخالها بموجب موافقة الإدخال إلى تأخير الشحنات من قبل مزود الأجهزة بسبب هذا المتطلب الإضافي، وبالتالي التأثير سلباً على تقديم خدمات الاتصالات نظراً لارتباط توفر الأجهزة بتقديم خدمات الاتصالات من قبل المرخص لهم وفقاً لخطط زمنية محددة.
(11/1/ج)	نص المادة المقترح ذا طبيعة عامة يشمل جميع أجهزة الاتصالات المعرفة في المادة (4) والتي تتضمن أجهزة الاتصالات الطرفية، نقترح <u>شطب "شاملة البيانات الخاصة بخصائص الربط مع شبكات الاتصالات"</u> ، حيث أن شركات الاتصالات تقوم بطلب أجهزة ومعدات اتصالات لشبكتها معلومة لدى الهيئة، كما ان خصائص الربط لأجهزة الاتصالات الطرفية تكون واردة ضمن المواصفات الفنية للأجهزة التي يتم تزويد الهيئة بها.
(11/2/ج) و (11/2/د)	نقترح دمج المادتين على النحو التالي: "بعد انتهاء فترة الإدخال المؤقت، وفي حال الرغبة بإدخال الأجهزة ادخالاً دائماً، يتوجب الحصول على الموافقة النوعية لأجهزة الاتصالات وذلك حسب المادة (5) والمادة (6) والمادة (7) من هذه التعليمات، وبخلاف ذلك يتوجب إعادة تصدير أجهزة الاتصالات وتزويد الهيئة بما يثبت ذلك".
(11/2/هـ)	نقترح استثناء المرخص لهم من تطبيق هذه المادة، إذ أن الغاية من تعديل هذه التعليمات تبسيط الاجراءات، حيث أن تطبيق هذه المادة سيتسبب بالكثير من التعقيد والجهد من قبل المرخص له مثل إعداد وتقديم والاحتفاظ بتقارير الفحوصات للعديد من أجهزة الاتصالات التي يقوم المرخص له باستيرادها بشكل مؤقت للتأكد من مدى جودتها ومطابقة مواصفاتها للأنظمة الفنية وشبكة اتصالات المرخص له.

المادة	ملاحظات أورانج الخط الثابت
(14)	لا يتضح من نص المادة ما هي الالتزامات المترتبة على ادخالات المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية، حيث أن النص يتضمن وصفاً وتعريفاً لتلك الجهات دون ذكر الالتزامات ذات العلاقة. وعليه، نقترح نقل محتوى هذه المادة إلى تعريف "الجهات الحكومية" و"المنظمات الدولية والسفارات" ضمن التعريفات/المادة (3)، وبأن يتم تفصيل التزامات تلك الجهات في هذه المادة.
(15/أ) و (15/ج/3)	لا يمكن الالتزام من الناحية العملية بتوفير الرقم التسلسلي للأجهزة ضمن بطاقة البيانات على العلبة الخارجية المغلف بها الجهاز، وذلك لأن بعض المزودين لا يقوم بتوفير هذا المتطلب ضمن بطاقة البيانات على العلبة الخارجية، حيث يقوم بتوفيرها ضمن بطاقة البيانات على الجهاز نفسه.
(15/ج/4)	إن تثبيت رقم الموافقة النوعية الصادرة عن الهيئة على بطاقة البيانات من المصنع أمر غير قابل للتطبيق من الناحية العملية، وذلك نظراً لتعدد مصادر الشحن ومزودي أجهزة الاتصالات حول العالم، الأمر الذي سيتسبب بزيادة الوقت اللازم لاستلام الشحنات وزيادة التكاليف بسبب إضافة وتثبيت معلومات إضافية على بطاقة البيانات من المصنع وخلال عملية التصنيع والتغليف، متضمنة رقم الموافقة النوعية التي قد تكون غير متوفرة في حينه أو لم تصدر عن الهيئة بعد. وفي الواقع، يتوجب أن تكون الشحنات المطابقة لهذا المتطلب موجهة للسوق الأردني تحديداً (المستوردين في السوق الأردني) آخذين بعين الاعتبار حجم الطلب على هذه الأجهزة في السوق الأردني مقارنة بباقي الأسواق، مما سيتسبب بارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع ثمن الجهاز على المستورد وعلى المستخدم النهائي. كما لا يتضح آلية تطبيق هذه المادة في حال عدم توفر هذا المتطلب.
(1/16)	نظراً للالتزامات المترتبة على مشغلي الشبكات والمستوردين مع الموردين خارج المملكة، ترى شركتنا بأنه من الضروري تحديد الوقت اللازم لإجراء الفحص، وللتحقق من مطابقة الأجهزة للمواصفات الفنية المعتمدة لدى الهيئة، والوقت اللازم لإصدار موافقة الإدخال، وذلك لضمان استلام الأجهزة في موعدها وتجنب التأخير في استلامها والتخليص عليها وما يترتب على ذلك من تكاليف إضافية تتمثل في دفع أجور أراضي، إضافة لما يترتب على ذلك التأخير من تأثير خدمات الاتصالات المقدمة من المرخص لهم نظراً لارتباط توفر الأجهزة بتقديم خدمات الاتصالات من قبل المرخص لهم وفقاً لخطط زمنية محددة، حيث أن عدم تحديد الوقت اللازم للحصول على موافقة الإدخال من الهيئة سيتسبب في تأخر إطلاق الخدمات والعروض المرتبطة بتوفر تلك الأجهزة.
(6/16)	غير واضحة، يرجى توضيح بعض الامثلة على مثل هذه الأجهزة. كذلك توضيح المقصود "وفقاً لطبيعة المستخدم النهائي" الواردة في هذا البند.

المادة	ملاحظات أورانج الخط الثابت
(7/16)	تعديل عبارة "تعليمات تصدر للهيئة" الى " تعليمات تصدر عن الهيئة".
(1/17)	- عبارة "معدات اتصال" لم يرد تعريف لها ضمن مسودة التعليمات، ونقترح تعديلها إلى "أجهزة اتصالات". - عبارة "معدات طرفية للاتصالات" لم يرد تعريف لها ضمن مسودة التعليمات، ونقترح تعديلها إلى "أجهزة الاتصالات الطرفية". - لا يتضح لشركتنا الهدف من إضافة الجملة التالية: "ويجب على المرخص له السماح للمستخدمين بشراء أو تأجير معدات طرفية موافق عليها من الهيئة من المرخص له أو أي طرف ثالث"، آخذين بعين الاعتبار بأن مواصفات بعض الأجهزة الطرفية من قبل المستخدم النهائي قد لا تتناسب من المواصفات الفنية المعتمدة لشبكة المرخص له مما قد يتسبب بأضرار لشبكة المرخص له أو التأثير على جودة الخدمات. ومن ناحية أخرى، إذا كان المقصود من هذه المادة تنظيم ادخال الاجهزة من الناحية التنافسية واثاحة توفيرها سواء من قبل المستخدم النهائي أو طرف ثالث، ترى شركتنا أن إضافة هذا الالتزام ليس ضمن نطاق تطبيق هذه التعليمات لأنها تتعلق بشروط واجراءات الحصول على الموافقة النوعية لأجهزة الاتصالات وإدخالها إلى المملكة واستعمالها والاحتفاظ والمتاجرة بها وربطها مع شبكات الاتصالات <u>فقط</u>، دون معالجة أية التزامات ذات علاقة بحماية المنافسة في توفير هذه الاجهزة وبيعها والمتاجرة بها والتي تعالجها أحكام القانون المنافسة. - لما سبق، نقترح <u>حذف</u> الجملة التالية من هذه المادة: "ويجب على المرخص له السماح للمستخدمين بشراء أو تأجير معدات طرفية موافق عليها من الهيئة من المرخص له أو أي طرف ثالث".
(3/17)	يتعارض هذه المادة مع نص المادة (2/16)، لذلك نقترح تعديل نص هذه المادة لتصبح "لا يجوز ادخال اجهزة الاتصالات دون الحصول على موافقة الهيئة المسبقة باستثناء اجهزة الاتصالات الواردة في الملحق رقم (5) من هذه التعليمات".
(4/17)	نظراً للالتزامات المترتبة على مشغلي الشبكات والمستوردين مع الموردين خارج المملكة، وبهدف ضمان استلام الأجهزة في موعدها وتجنب التأخير في استلامها والتخليص عليها وما يترتب على ذلك من تكاليف إضافية تتمثل في دفع أجور أراضيات، إضافة لما يترتب على ذلك التأخير من تآثر خدمات الاتصالات المقدمة من المرخص لهم بشكل سلبي نظراً لارتباط توفر الأجهزة بتقديم خدمات الاتصالات من قبل المرخص لهم وفقاً لخطط زمنية محددة، حيث ان عدم توفر الوقت اللازم للحصول على موافقة الإدخال من الهيئة سيتسبب في تأخر إطلاق الخدمات والعروض المرتبطة بتوفر تلك الاجهزة، نقترح حصر مدة دراسة

المادة	ملاحظات أورايج الخط الثابت
	الهيئة للطلب لإعلام مقدم الطلب بالنواقص التي تكون في طلبه بثلاثة (3) أيام عمل. ونؤكد هنا على ملاحظات شركتنا على المادة (20/17) أدناه.
(12/17)	نقترح تعديل نص هذه المادة كما يلي: "للهيئة الحق، وبعد إعلام الجهة طالبة الموافقة، التصرف بالعينات ...".
(16/17)	نقترح تعديل "التي صدرت بحقها موافقة من قبل الهيئة" لتصبح "الحاصلة على موافقة نوعية من قبل الهيئة".
(20/17)	نظراً للالتزامات المترتبة على مشغلي الشبكات والمستوردين مع الموردين خارج المملكة، وبهدف ضمان استلام الأجهزة في موعدها وتجنب التأخير في استلامها والتخليص عليها وما يترتب على ذلك من تكاليف إضافية تتمثل في دفع أجور أرضيات، إضافة لما يترتب على ذلك التأخير من تأثر خدمات الاتصالات المقدمة من المرخص لهم بشكل سلبي نظراً لارتباط توفر الأجهزة بتقديم خدمات الاتصالات من قبل المرخص لهم وفقاً لخطط زمنية محددة، حيث ان عدم توفر الوقت اللازم للحصول على موافقة الهيئة سيتسبب في تأخر إطلاق الخدمات والعروض المرتبطة بتوفر تلك الأجهزة، مشيرين الى أن اجراءات الهيئة الاخيرة باعتماد النظام المؤتمت لتقديم الطلبات سيساهم في تسريع انجاز المعاملات والطلبات المقدمة الى الهيئة، الأمر الذي يتطلب ان تكون المدة الزمنية المتاحة للهيئة في اصدار الموافقات النوعية أقل من تلك الواردة في هذه المادة، وعليه نقترح تعديل هذه المادة لتتضمن الاجراءات التالية: ■ إعلام مقدم الطلب بالنواقص في متطلبات الهيئة خلال (3) أيام عمل من تاريخ تقديم الطلب. ■ إعلام مقدم الطلب باكمال كافة المتطلبات حال اكتمالها بواسطة البريد الالكتروني أو رسالة نصية قصيرة، متضمنة اسم موظف الهيئة الذي يدرس الطلب وعنوان الاتصال به. تقليل المدة اللازمة من الهيئة لإصدار شهادة الموافقة النوعية و/أو موافقة الإدخال و/أو موافقة السماح بالإستيراد إلى (5) أيام عمل من تاريخ اكتمال كافة متطلبات الهيئة.
(22/17)	نقترح إعادة صياغة هذه المادة للسماح للجهة طالبة الموافقة بإعادة التصدير، وهو ذات الاجراء المتبع من قبل دائرة الجمارك العامة في حال عدم السماح بادخال الشحنات.
(24/17)	نقترح تعديل صلاحية الموافقة النوعية لتكون (5) سنوات وذلك للتسهيل على

المادة	ملاحظات أورانج الخط الثابت
	المستوردين.
(30/17)	لم تتضمن التعليمات ما يشير إلى اعتماد الدفع الإلكتروني لاستيفاء قيمة الاجور، وربط ذلك آلياً بالانظمة المذكورة في هذه المادة تسهياً على المقدمي الطلبات بأنواعها.
(31/17)	نقترح تعديل نص هذه المادة كما يلي: "يحق للمجلس...الخاصة بها حسب مقتضيات العمل <u>ووفقاً لتعليمات القواعد الاجرائية لإصدار التعليمات</u> ".
(18)	ان عنوان هذه المادة "رفض ادخال الأجهزة" غير واضح، حيث انها تفسر على اساس الاسباب الموجبة لرفض ادخال الاجهزة، الا ان البنود المدرجة تحت هذه المادة تتعلق بالاجراءات اللازم اتخاذها من قبل الهيئة في حال رفض طلب ادخال أجهزة الاتصالات.
(1/18)	- هل المصود باستلام الطلب الوارد في هذا البند هو طلب التخلص من الاجهزة الصادر غير الموافق على إدخاله، ام المقصود "طلب ادخال اجهزة الاتصالات". - لم تبين الهيئة في هذه المادة الاسباب/الحالات التي يتوجب الاستناد عليها بتضمين الطلب شروحات التخلص من الاجهزة، حيث ترى شركتنا بان بضرورة ان يتوفر الخيار للمستورد باتلاف الاجهزة غير الموافق على ادخالها او اعادة تصديرها.
(21/19)	هذه المادة تكرر للمادة (19/19).
(22/19)	تضمنت هذه المادة الاشارة الى المادة (16) والتي نرى بأنه لا علاقة بها مع ما تضمنته المادة (22/19).
(4/20)	أشارت الهيئة إلى قيام موظف الهيئة بالتأكد من وجود المرفقات الاخرى مثل: "الفاتورة، المعاينة الجمركية، الكتالوج، موافقة الهيئة...الخ". ترى شركتنا بضرورة حصر وتحديد تلك المرفقات بشكل واضح.
(3/21)	تعديل كلمة " حسب الأولوية" الى " حسب الأولوية".
(1/أ/22)	نقترح تغيير عبارة "معدات الاتصالات" إلى "أجهزة الاتصالات".
(أ/2/22)	نص الفقرة (أ) من هذه المادة غير موجود في نسخة مسودة التعليمات المنشورة

المادة	ملاحظات أورايج الخط الثابت
	من قبل الهيئة.
(22/أ/2/س)	نقترح تعديل نص المادة لتصبح "لا يسمح ...إلا بموجب رخصة إلى الجهة المرخصة لاستخدام الترددات من قبل الهيئة وبعد موافقة الهيئة على النقل حسب الاصول".
(22/أ/2/ف)	من غير العملي أن تلتزم الشركة/المؤسسة بالحصول على الموافقات الأمنية لكافة الموظفين لديها وإداتها، حيث يجب أن تقتصر تلك الموافقات على الموظفين ذوي العلاقة بالعرض والتخزين فقط.
(22/أ/2/ص)	لا يتضح لشركتنا الهدف من هذه المادة، لأنه من غير العملي عدم إعطاء أي نسخ من البرمجيات الخاصة بتهيئة وبرمجة الترددات على الأجهزة الراديوية، فعلى سبيل المثال، يستلزم في بعض الأحيان تزويد مشغلي شبكات الاتصالات ببرمجيات تتضمن تحديثات لبرامج الأجهزة الراديوية التي تعمل لديهم. لذلك، فإن مثل هذا الالتزام سيتسبب بتأخير وتعطيل أعمال مشغلي شبكات الاتصالات. وعليه، نقترح تعديل نص هذه المادة باستثناء المرخص لهم من أحكام هذه المادة.
(22/أ/2/ق)	لا يتضح لشركتنا الهدف من هذا الالتزام، لأنه من غير العملي تزويد الهيئة بنسخ من جميع البرمجيات والمعدات اللازمة لتهيئة وبرمجة الترددات على جميع الأجهزة الراديوية لارتفاع الكلفة على الشركة/المؤسسة المستودرة للأجهزة للأسباب التالية: (أ) حاجة الشركة/المؤسسة لاستيراد معدات برمجة وتهيئة إضافية ونسخ إضافية من كافة البرمجيات. (ب) تعدد موديلات الأجهزة ذات العلاقة وبالتالي البرمجيات الخاصة بها والأجهزة الخاصة بالبرمجة والتهيئة مما يجعل متابعتها ومراقبتها أمراً غير يسير. (ج) تغيير البرمجيات وتحديثها باستمرار. (د) ارتباط هذه البرمجيات والأجهزة برخص للاستخدام. وعليه، نقترح حذف هذه المادة.
(22/أ/2/ش)	نقترح تمديد الفترة للزمنة لتزويد الهيئة بالأرقام التسلسلية للأجهزة الراديوية لتصبح (10) أيام عمل وذلك للتسهيل على المستوردين.
(8/أ/22)	لا يتضح لشركتنا المقصود بعبارة "ترخيص أي من الأجهزة الراديوية" الواردة في هذه المادة، فقد نصت المادة (22/أ/2/ز) على وجوب الحصول على الموافقة النوعية لجميع الأجهزة كشرط من شروط استيراد الأجهزة الراديوية لغايات

المادة	ملاحظات أورايج الخط الثابت
	العرض والتخزين.
(22/أ/13/أ)	نقترح تعديل نص هذه المادة لتصبح "لقاء تسجيل الشركة الراغبة في استيراد الأجهزة الراديوية لأغراض العرض والتخزين والمتاجرة بها مبلغ 500 دينار سنوياً".
(22/ب/3)	أ) نقترح على الهيئة ذكر أسباب عدم إصدار الموافقة على الطلب المقدم وذلك بهدف تمكين الشركة/المؤسسة من التحسين ومعالجة أية مشاكل تسببت في رفض الطلب. ب) نقترح تعديل هذه المادة لتتضمن ما يلي: 1) إعلام مقدم الطلب بالنواقص في متطلبات الهيئة خلال (3) أيام عمل من تاريخ تقديم الطلب. 2) إعلام مقدم الطلب باكتمال كافة المتطلبات حال اكتمالها بواسطة البريد الإلكتروني أو رسالة نصية قصيرة، متضمنة اسم موظف الهيئة الذي يدرس الطلب وعنوان الاتصال به. 3) إصدار الموافقة أو الرفض خلال (5) أيام عمل من تاريخ استكمال تزويد الهيئة بجميع المتطلبات.
(22/ب/5)	المادة غير واضحة، حيث عالجت في مطلعها <u>إصدار موافقة الهيئة على التخزين لمرة واحدة</u> وللشحنة الموثقة بالبيانات الجمركية والفواتير ذات العلاقة، في حين أشارت لاحقاً إلى أن تلك الموافقة لا تعني <u>إعادة الاستخدام</u> لتلك الأجهزة في حالات أخرى غير الحالة المحددة بها فقط، علماً بأنه يمنع استخدام الأجهزة الراديوية الموافق عليها لغايات العرض والتخزين إلا بعد الحصول على إذن رسمي من الهيئة وفقاً للمادة (22/أ/2/ل) من مسودة التعليمات، كما أن يشترط الحصول على موافقة من الهيئة ورخصة استخدام ترددات للجهة الراغبة باستخدام الأجهزة الحاصلة على موافقة من الهيئة وفقاً للمادة (22/أ/10). لذا نرجو التوضيح.
(22/ب/8)	يرجى الرجوع إلى البند (ب) من ملاحظتنا على المادة (22/ب/3) أعلاه.
(22/ب/9)	نرى شركتنا أن نص هذه المادة يتناقض مع نص المادة (22/أ/2/ش)، حيث منحت الهيئة الشركة/المؤسسة فترة زمنية لتزويدها بالأرقام التسلسلية الخاصة بجميع الأجهزة الراديوية في حال عدم توفرها في معارضها و/أو مكاتبها، في حين أن هذه المادة طلبت تزويد الهيئة بالأرقام التسلسلية قبل إدخال الأجهزة إلى المملكة. لذا نرجو التوضيح.

المادة	ملاحظات أوراني الخط الثابت
(22/ب...)	نهاية هذه المادة غير مرقمة بالبند الخاص بها، والتي اشترطت الهيئة من خلالها في توفر الأرقام التسلسلية للأجهزة الراديوية لإصدار الموافقة على إدخالها، في حين ان المادة (22/أ/ش) قد منحت الشركة/المؤسسة فترة زمنية لتزويدها بالأرقام التسلسلية الخاصة بجميع الاجهزة الراديوية في حال عدم توفر الاجهزة في معارض و/او مكاتب الشركة. لذا نرجو التوضيح.